

## استعراض الوضع المالي

### الأداء المالي

حقق البنك نسبة نمو جيدة في الإيرادات في عام ٢٠٠٩. وذلك على الرغم من التحديات وبيئة العمل الخارجية غير المؤاتية في أعقاب ظهور الأزمة المالية العالمية. واستمرت علاقة البنك بعملائه وتوطدت وتعززت. ومع ظهور فرص جديدة، استطاع البنك تحسين أنشطة أعماله بدون التفريط في معايير المخاطر وذلك ضمن الهدف العام طويل الأجل وهو تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد. في حين ان البنك حقق إيرادات أكبر نتيجة استمرار النمو في أنشطة أعماله الأساسية، إلا أنه سجل بعض الخسائر من عملية تقييم الصناديق الاستثمارية المقيمة بسعر السوق. هذا وتمشياً مع سياسة الحيلة والحذر آخذين في عين الاعتبار النسبة الائتمانية الغير مستقرة فقد قرر البنك بمحض إرادته زيادة حجم المخصصات العامة لانخفاض قيمة القروض والسلفيات. ونتيجة لذلك، فقد حقق البنك أرباحاً صافية بلغت ٤٢,٨٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمبلغ ٣٤,٧٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٨، بزيادة بلغت نسبتها ٢٣,٣٪.

وفي نهاية عام ٢٠٠٩، بلغ مجموع الموجودات ٢١٧,٧٥ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢٠٣,٤١٠ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠٠٨. ويعود هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى النمو الجيد بنسبة ٥,١٪ في محفظة القروض والسلفيات وبنسبة ٢١,٠٪ في الاستثمارات. وقد قام البنك باستثمار المبالغ الفائضة في سندات الخزينة وذلك مقابل تخفيض الودائع لدى البنوك الأخرى وذلك من أجل تقليل المخاطر وتحقيق عائد أفضل. أما بند الودائع في الميزانية العامة فقد إنخفض بنسبة هامشية بلغت ٢,٦٪ وذلك نتيجة لقيام البنك باتخاذ قرار عدم الدخول في حرب الأسعار مع منافسيه واستمراره في المعادلة المثلى بين المحافظة على معدلات مريحة من السيولة وقاعدة قوية من الودائع.

وقد حافظت مؤشرات الأداء الرئيسية على مستواها الجيد حيث زاد العائد على متوسط حقوق الملكية إلى ١٨,٦٧٪ في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ١٤,٨٨٪ في عام ٢٠٠٨. وفي نفس الوقت تحسنت ربحية السهم الواحد من ٤٥ فلساً في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٥ فلساً في عام ٢٠٠٩. ولا يزال البنك يحتفظ بمعدل قوي لملاءة رأس المال يبلغ ٢٢,٣٪ وفقاً لقواعد بازل ٢ ومصرف البحرين المركزي. ولا تزال معدلات السيولة مريحة حيث بلغت الموجودات السائلة (النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وسندات الخزينة والودائع لدى المؤسسات المالية) نسبة ٢١,٤٪ من إجمالي الأصول.

### صافي الفوائد المكتسبة

زاد صافي الفوائد المكتسبة بنسبة ٦,٤٪ عن عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٤٩,٠٢ مليون دينار بحريني. وتكمن الأسباب الرئيسية وراء هذه الزيادة إلى النمو في محفظة القروض والاستثمارات بالرغم من انخفاض العوائد على السيولة الفائضة في أسواق المال العالمية والاقليمية. ونتيجة للإدارة الجيدة التي قامت بها مجموعة الخزينة والاستثمار في البنك، فإن هامش أسعار الفائدة على معدل إجمالي الموجودات قد تحسنت من ٢,٣٤٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٣٦٪ في عام ٢٠٠٩.

### الإيرادات الأخرى

حقق إجمالي الإيرادات الأخرى لعام ٢٠٠٩ مبلغ ٢٣,٢٦ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ١٦,٦٠ مليون دينار بحريني لعام ٢٠٠٨ أي بزيادة بنسبة ٤,١٪. ويعود ذلك إلى النمو الجيد في حجم الأعمال من الأنشطة المصرفية الأساسية وارتفاع أنشطة الصرف الأجنبي وانخفاض خسائر عملية تقييم الصناديق الاستثمارية المقيمة بسعر السوق. وكان تدفق الإيرادات من الرسوم منسجماً مع التوسع والزيادة في النشاطات المصرفية للأفراد وأنشطة البطاقات. ونظراً إلى ارتفاع حجم أنشطة صرف العملات الأجنبية نتيجة لارتفاع حجم الصفقات وزيادة قدرة البنك على تقديم الحلول المناسبة التي تلبى الاحتياجات



يتجاوز معدل كفاية رأس المال للبنك كثيراً متطلبات بازل التي تبلغ ٨ بالمائة.

بازل وهو ٨٪، كما تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي وهو ١٢٪. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (٤٠) حول البيانات المالية وإفصاحات بازل ٢ - المحور الثالث، مزيداً من التفاصيل حول ملاءة رأس المال. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في المحافظة على نسبة عالية من ملاءة رأس المال في البنك هي القاعدة القوية لرأس المال والمعدلات المنخفضة من القروض الغير منتظمة السداد والتي تستدعي مخصصات كاملة لها ونسبة المخاطر المنخفضة للأصول والالتزامات المدرجة في الميزانية العمومية والتي تتضمن نسبة كبيرة من التسهيلات ذات مخاطر موزونة مثل سندات الحكومة ومؤسسات القطاع العام والبنوك والمؤسسات المالية.

كما بلغت السلفيات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ٣٨٥,٤٠ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٨٥,٧٨ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٨. ولا تزال ودائع الزبائن مستمرة في كونها تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل حيث بلغت نسبة ودائع الزبائن إلى مجموع المطلوبات ٧٨,٩٪ بنهاية عام ٢٠٠٩.

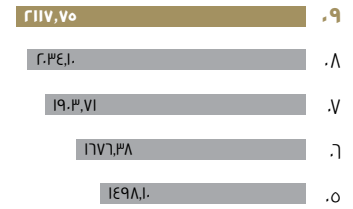
#### ملاءة رأس المال

بلغت حقوق الملكية، بما في ذلك التخصيصات المقترحة، مبلغ ٢٤١,٣٧ مليون دينار بحريني. وبنهاية العام، مثلت حقوق الملكية نسبة ١١,٤٪ من مجموع الموجودات.

وبلغت نسبة ملاءة رأس المال في تاريخ الميزانية العمومية ٢٢,٣٪ بينما بلغت نسبة الفئة الأولى من رأس المال ٢٠,٤٪. وقد تم احتساب هاتين النسبتين وفقاً لتوجيهات بازل ٢ ومصرف البحرين المركزي.

وبالأخذ بعين الاعتبار نسبة ملاءة رأس مال البنك التي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، فإن نسبة ملاءة رأس مال البنك تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة

يتمتع البنك بقاعدة زبائن ثابتة ومتنوعة، ولا تزال الودائع الأساسية ذات التكاليف المنخفضة مستمرة في النمو.



مجموع الموجودات  
بملايين الدنانير البحرينية

## استعراض الوضع المالي

ويعود السبب في زيادة القروض بصفة رئيسية لقيام البنك في تعزيز المشاركة في السوق المحلية وتوطيد علاقاته مع زبائنه لتتوافق مع إستراتيجية البنك الهادفة إلى التركيز على القطاعات النشطة من الاقتصاد المحلي. وقد تركزت محفظة القروض والسلفيات بصفة أساسية في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالاستناد إلى الاستحقاقات التعاقدية في نهاية العام، تستحق نسبة ٤٢,٥٪ من المحفظة خلال عام واحد بينما تستحق نسبة ٧٥,٣٪ خلال ثلاث سنوات من تاريخ الميزانية العمومية.

وبنهاية العام، بلغت محفظة استثمارات البنك ٤٨٣,١٢ مليون دينار بحريني (٣٩٩,١٨ مليون دينار بحريني عام ٢٠٠٨). وتتألف المحفظة الاستثمارية للبنك بصفة رئيسية من أوراق مالية متوفرة للبيع مكونة من أسهم وسندات ديون، بينما تتألف الاستثمارات التي تتم تقييم قيمتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر من صناديق مشتركة وسندات محمية رأس المال. وتتألف نسبة كبيرة تمثل ٩٥,٧٪ من مجموع سندات الديون من سندات ذات تصنيفات استثمارية عالية. هذا ويتضمن الإيضاحان (٢٨) و (٢٩) حول البيانات المالية تفصيلاً لمجموع الموجودات حسب التوزيع الجغرافي والقطاع.

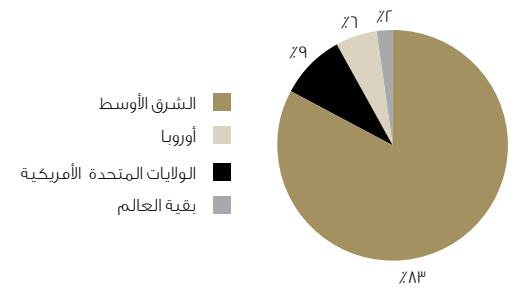
### المطلوبات

انخفضت ودائع الزبائن بنسبة ضئيلة بلغت ٢,٦٪ حيث وصلت إلى ١٤٨,٣٩ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة بمبلغ ١٥١٩,٢٥ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٨. ويتمتع البنك بقاعدة زبائن ثابتة ومتنوعة، ولا تزال الودائع الأساسية ذات التكلفة المنخفضة مستمرة في النمو.

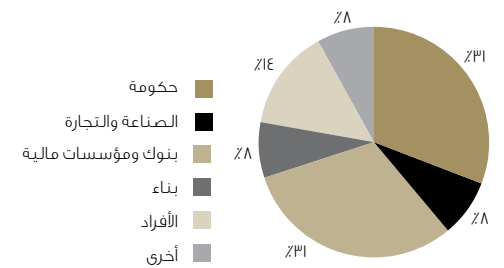
وقد انخفضت القروض غير منتظمة السداد، حيث بلغت ٧,٤٢ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة بمبلغ ٨,٦٥ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠٠٨. وتعكس هذه المستويات المنخفضة في القروض غير منتظمة السداد مقارنة بمحفظة القروض النجاح الذي حققه البنك في اتباع سياسته المحافظة لإدارة مخاطر الائتمان، ومدى فعالية عمليات إدارة مخاطر الائتمان، ونجاح البنك في تحصيل القروض. وبنهاية العام، بلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض والسلفيات المتعثرة ١٩٩,٩٪. ويتضمن الإيضاح رقم (٧) حول البيانات المالية تفصيلاً عن القروض المتعثرة والمخصصات خلال العام.

### الموجودات

ارتفعت الموجودات بنهاية عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢١١٧,٧٥ مليون دينار بحريني بزيادة بلغت ٤,١٪ عن عام ٢٠٠٨. وترجع هذه الزيادة بصفة رئيسية إلى النمو في القروض بمبلغ ٥٥,٧١ مليون دينار بحريني ومحفظة الاستثمارات بمبلغ ٨٣,٩٤ مليون دينار بحريني مع تنويع البنك لاستثماراته. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة القروض والسلفيات إلى مجموع الموجودات ٥٤,٤ مقارنة بنسبة ٥٣,٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٨. وبلغت نسبة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والأوراق المالية الاستثمارية نسبة ١١,٦٪ و ٢٢,٨٪ من مجموع الموجودات على التوالي.



التوزيع الجغرافي للموجودات



التوزيع القطاعي للموجودات  
نسبة مئوية



قام بنك البحرين الوطني بتطوير إدارة المخاطر بحيث أصبحت إحدى أهم قدراته ومازال يتمتع بوضع قوي لمواجهة هذه التحديات.

ويدخل البنك عقود المشتقات في سياق نشاطات العمل العادي من أجل تلبية متطلبات واحتياجات زبائنه ومن أجل تفادي التقلبات المفاجئة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويتم احتساب خطر الائتمان الناشئ عن عقد من عقود المشتقات من خلال احتساب كلفة استبدال العقد اذا كانت قيمته السوقية ايجابية، بالإضافة إلى تقدير التغيير المستقبلي المحتمل في قيمة العقد. ويتم قصر مخاطر الائتمان المتعلقة بعقود ذات قيمة سوقية سالبة بالتغيير المستقبلي المحتمل في قيمتها السوقية. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (١٦) حول البيانات المالية مزيداً من التفاصيل حول عقود المشتقات.

ولدى البنك عدة أنظمة وإجراءات تهدف الى اطلاق اشارات تنذر بالخطر في حالة تعثر بعض الحسابات. ويتم اتباع عملية تصنيف صارمة بالنسبة لجميع الحسابات المتعثرة التي تتجاوز مدة تخلفها عن تسعين يوماً. ويستخدم البنك معايير صارمة خاصة بوضع المخصصات ومتابعة القروض غير منتظمة السداد. ويتم تحديد مقدار المخصصات بالاعتماد على وضع الضمانات ومصدر التسديد والقيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، الخ. ويتم وضع مخصصات كافية للحماية ضد المخاطر المحتملة. وفي تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، تجاوزت مخصصات البنك إجمالي محفظة الديون غير المنتظمة في السداد.

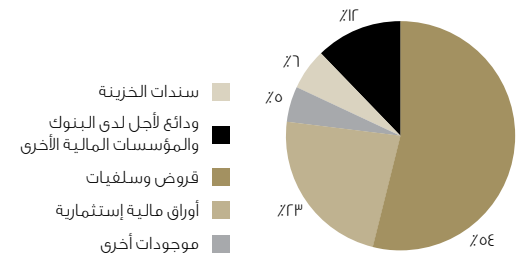
### المخاطر القانونية

يعزز إجراءات الائتمان وجود أنظمة خاصة بإدارة المخاطر القانونية والتي تؤمن الحماية ضد عدم القدرة على تنفيذ المطالبات ضد أطراف التعامل والمقترضين. وباستخدام الخبرة الداخلية بالإضافة إلى المؤسسات الدولية المعروفة في مجال القانون والتي يقوم البنك بالتعامل معها، فإن ذلك يضمن للبنك إشتمال المستندات المتعلقة بالائتمان على كافة التطورات والإحتمالات المتعلقة بكل صفقة والتي قد تؤثر على تنفيذ الشروط والأحكام المنصوص عليها.

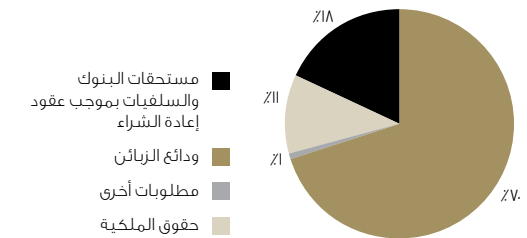
ويتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة بالنسبة لتقييم مخاطر الائتمان والمتابعة المنتظمة لها. ويتم اجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تعيينها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل بما في ذلك الحصول على الرهونات والضمانات المقابلة من المساهمين أو الأطراف الأخرى. ويتم بالإضافة الى ذلك استخدام وسائل اخرى من أجل ضمان تخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات في السوق.

وبالإضافة إلى عملية التحليل الصارمة لمخاطر الائتمان، فإنه يتم تطبيق شروط وأحكام على جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم من قبل إدارة الائتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة تحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً. وتعتمد التصنيفات الداخلية للبنك على مقياس من عشر درجات يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة الى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك الى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضين عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على تجنب واستثناء الحسابات التي تشهد تدهوراً في مستوى المخاطر.

ويتبع البنك معايير صارمة في وضع الحدود الائتمانية للدول والمؤسسات المالية الدولية، كما يقوم بتطبيق إجراءات حذرة للتحكم في نشاطاته الإستثمارية. ولا يتم فقط تقييم منتظم بهدف الحكم على الملاءة الائتمانية للزبون ولكن تتم كذلك مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك قبل وقوعها.



مكونات الموجودات  
نسبة مئوية



مكونات مجموع المطلوبات وحقوق الملكية  
نسبة مئوية